INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البحرين: غياب المحاكمات العادلة يُفضي إلى أحكام إعدام عشوائية وانتقامية

لم تستجيب السلطات في البحرين إلى كل المناشدات الدولية ومناشدات الأمم المتحدة بالتراجع عن تنفيذ الإعدام بحق الشابين أحمد الملالي وعلي العرب، بل أصرت بالوصول في انتهاكاتها إلى سلب حياتهم وتنفيذ حكم الإعدام بعد موافقة ملك البحرين عليه.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين بشدة تنفيذ حكم الإعدام بحق أحمد الملالي وعلي العرب، ويؤكد على أنه نتيجة لعدم استقلالية القضاء في البحرين وغياب للمحاكمات العادلة، ويستند إلى اعترافات أُجبروا على الإدلاء بها تحت وطأة التعذيب، وهو تأكيد على أن الغطاء السياسي من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية يعطي الضوء الأخضر للسلطات في البحرين بالتمادي في تلك الأحكام دون وجود أي مسوغ قانوني حقيقي يقتضي ذلك.

في رسالة موجهة إلى الملك في 11 ديسمبر 2018، عبر ثلاثة خبراء في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عن قلقهم البالغ إزاء فرض عقوبة الإعدام على عدة متهمين، بما في ذلك العرب والملالي، وسط مزاعم بأن اعترافاتهم تم الحصول عليها تحت التعذيب. أعرب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ومقرره الخاص المعني بالتعذيب عن "قلق بالغ" إزاء مزاعم العرب بالتعذيب في رسالة إلى الملك في 6 يوليو / تموز 2017.

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تستمر السلطات البحرينية في عملية الانتقام الممنهج من المعارضة بعد ضمان القضاء كأداة أساسية في مساندتها بمحاكمة الناشطين السياسيين في محاكم عسكرية وتعديل القوانين بما يصب في التخلص من وجودهم سواء عبر أحكام المؤبد أو إسقاط الجنسية أو سلب الحق في الحياة بتنفيذ أحكام إعدام تؤكد كافة المعطيات بأنها كيدية.

يأتي تنفيذ حكم الإعدام بحق الشابين أحمد الملالي وعلي العرب كبرهان حقيقي أن البحرين لم تعد تلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يؤكد في المادة السادسة منه على أن الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا.

لكن من المؤسف حقاً أن استمرار سياسة الإفلات من العقاب وعدم التحقيق في الكم الهائل من الانتهاكات التي ترتكبها البحرين جعل الوجود الإنساني للمعارضة مهدد بالانعدام. لذلك أصبح من الضروري جداً أن نشهد تحرك فوري لمجلس حقوق الإنسان بعد هذه الجريمة الإنسانية يُوقف البحرين عن التمادي باستخدام عقوبة الإعدام كوسيلة انتقام.

ويؤكد المجلس الدولي أن بقاء وجود البحرين كعضو في مجلس حقوق الإنسان هو تشويه لكافة المعايير والمواثيق الدولية التي تقدس الوجود الإنساني وتحترم حقوقه، فأصبح من الضروري سحب عضويتها حتى لا يصبح الصمت عن تلك الانتهاكات الجسيمة هو جريمة بحق من كان وسيصبح ضحية هذا النظام السياسي الفاسد.

لم تكتفي السلطات البحرينية بسلب الحق في الحياة فقط بل تمادت في انتهاكاتها الكيدية بمنع تشييع الشهيدين أحمد الملالي وعلي العرب، ومنع أهاليهم من دفنهم في مقابرهم، وحدد بالإجبار كل تفاصيل وحيثيات الدفن بعد أن أعدمهم فجر اليوم، رغم أن المادة 335 من قانون الإجراءات الجنائية البحريني تنص على أن تدفن الدولة على نفقتها جثة المحكوم عليه بالإعدام ما لم يكن له أقارب يطلبون القيام بذلك، كما يُجمع الفقه والقضاء الجنائي على وجوب تسليم الأقارب جثة قريبهم المعدوم لدفنه متى طلبوها.

غمد الله الفقيدين بواسع رحمته، وأسكنهم فسيح جناته، وألهم أهلهم جميعًا الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

جنيف 2019/07/27

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney 1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax: +41227884807- Website: www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net